تسمح له بالمطالبة بتطبيق قرارات الامم المتحدة الصادرة منذ العام ١٩٤٧ كافة.

○ ان تحقيق التسوية بقيام دولة فلسطينية سوف يأذن بأن تنصرف الدولة العربية الى شؤون البناء الداخلي، وسيوفر الاموال والجهود المبذولة في مجالات الدفاع لكي تستخدم في أغراض التطوير والتنمية، ويفسح في المجال أمام التطوّر الديمقراطي للبلاد العربية. وهذا كله سيصب، دون شك، في مصلحة الشعب الفلسطيني.

○ في مقابل ذلك، فإن غياب الذريعة الامنية التي تستخدمها اسرائيل للحصول على المساعدات الوفيرة من شتى المصادر الخارجية سوف يؤدي الى تقلص هذه المساعدات، ممّا سيؤدي، بدوره، الى تقلّص الهجـرة اليهودية الى اسرائيل. وسيكون من شأن هذا وذاك ان تفقد اسرائيل أهمّ مصادر مقدرتها على ممارسة العدوان، وسينتهي بها الى الضعف المتدرج.

ما عرضناه آنفاً من مسوغات الراغبين في التسوية يلخص تلخيصاً شديداً أهمّ ما جاء في مئات البيانات والمذكرات والادبيات الاخرى التي أصدرها هؤلاء[٣٨].

أمّـا التكتل الآخر، وهو الذي انتهت منظماته الاربع الى التجمع في جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية، فانه لم يقف مكتوف الايدي في مواجهة طروحات الغالبية ولم يتوان عن استنفار قدراته كلّها في هذه المواجهة. وكان هذا الطرف يحظى بتأييد شعبي فلسطيني لا يستهان به، كما كان يحظى بتأييد، من هذه الدرجة أو تلك، من قبل الدول العربية التي ما تزال ترفض القرار ٢٤٢، كالعراق، مثلاً، وبدعم مماثل من عدد من الدول الاجنبية ذات الانظمة الراديكالية، كالصين الشعبية، مثلاً. وفي هذه المواجهة، استخدم التكتل الرافض، مستفيداً بذلك من قوة القديم المترسخ في الأذهان، ومعبّراً، أيضاً، عن اقتناعه به، جميع المقولات التي استخدمها الرفض الفلسطيني حين كان يضم القوى الوطنية كافة، تقريباً، وأعاد التركيز على هذه المقولات التي كانت الوثائق الفلسطينية المعتمدة ما تزال تتبناها، ورفعها في وجه دعاة التسوية. ولعلّ من أبرز الظواهر التي عززت قوة التكتل الرافض في المحاججة ان التكتل الآخر لم يعلن، أبداً، انه يتخلى عن هدف تحرير فلسطين بكاملها أو يهمل هذا الهدف، وان هذا التكتل الآخر قدّم دعوته للتسوية على انها تندرج في سياق جعل هدف التحرير الكامل يتحقق على مراحل. وقد ساعد هذا الموقف التكتل الرافض على أمرين: الاول، توسيع نطاق المحاججة ليشمل التشكيك في ان تكون الظروف القائمة مسعفة لتحقيق تسوية لا يكون من بين شروطها اعتراف الجانب الفلسطيني بوجود اسرائيل وتوفير الضمانات التي تصون هذا الوجود في المستقبل فتحول دون استمرار الامل بتحرير فلسطين؛ والثاني، التشكيك بنوايا التكتل الآخر واتهامه في صدق إيمانه بضرورة تحرير فلسطين فعلاً وتحريض الجمهور ضد تكتل الغالبية بدعوى أنه يدير سياسة استسلامية تخاذلية ستؤدي الى اضاعة الحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين، حتى لو أمكن ان يظفر هذا الشعب بتحرير الضفة والقطاع.

أمّا في تناوله للمستجدات التي طرأت بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، فقد أبى التكتل الرافض ان يقرّ بأن هذه الحرب أحدثت تأثيراً كبيراً لصالح العرب في ميزان القوى أو أوجدت المناخ اللازم الذي يحمـل اسرائيـل على الاستجـابة لأي من المطالب الوطنية الفلسطينية. ورأى التكتل الرافض، في ضوء ذلك، ان صرف الجهود الفلسطينية في اتجاه التسوية ليس سوى تبديد للطاقات، وان ما كان صحيحاً قبل الحرب بقي صحيحاً بعدها، ولا بدّ، اذن، من التشبث بالسياسات والبرامج التي جرى اقـرارها بالاجماع في المؤسسات الفلسطينية الشرعية، وهي السياسات والبرامج التي